

الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة

Middle East : Analytical study on the nature of international and re- gional variables contributing to the Turkish strategic transformation towards the region

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/12/29

تاريخ إرسال المقال : 2017/11/17

أ. بدرة سليم / جامعة باتنة 1

أ. مجناح آمال / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص :

إن الرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط مبنية على مجموعة من الأسس الرامية دوما لتعظيم مصالح تركيا الوطنية ، الإقليمية والدولية بحيث أن سياسة تركيا تجاه المنطقة أخذت تتنوع وتتعدد من حين إلى آخر فمن دور المراقب (حرب الخليج الأولى) إلى دور المتورط (حرب الخليج الثانية) ودور الوسيط (قمة مدريد سنة 1991) إلى دور المعادي (الغزو الأمريكي للعراق) إلى دور المبادر (قضايا الشرق الأوسط المستعصية) يفهم من الدور المشار إليه أخيرا أن الاستراتيجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط تسمو لبلوغ هدفين : دور إقليمي مهيمن بامتياز ، والتطلع لمكانة دولية تنقل تركيا من الهامش إلى المركز.

الكلمات المفتاحية : الشرق الاوسط ، تركيا ، الغزو الأمريكي ، حروب الخليج .

Abstract:

Turkey's vision towards the Middle East is based on a set of foundations that are always aimed at maximizing Turkey's national, regional and international interests. Turkey's policy towards the region has varied from time to time. From the role of observer (Gulf War I)) And the role of mediator (Madrid Summit in 1991) to the role of the enemy (the US invasion of Iraq) to the role of initiator (issues of the Middle East intractable) understands the role that is finally indicated that the Turkish strategy towards the Middle East to rise to achieve two objectives: a regional role is dominant dominantly, International transport of Turkey from the Go to the center.

Keywords: Middle East, Turkey, US Invasion, Gulf Wars.

مقدمة :

تبنّت تركيا منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 وإلى غاية عقد التسعينات سلوكاً خارجياً أحادي التوجه نحو الغرب، سلوكاً أقل ما يقال عنه بأنه نمط سلبي جامد، ناجم عن توليفة عقائدية فضلت فيها آنذاك النخبة السياسية العسكرية التركية رفع شعار السلام في الداخل والسلام في العالم، أي انصب اهتمام صانع القرار الخارجي التركي بدائرة اهتمام واحدة تمثلت في الولاء للغرب من خلال سعي هذه الأخيرة لإقامة علاقات متينة مع العديد من الدول الأوروبية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة ليكفل مسعاها هذا بالانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي سنة 1952، في حين لم نجد صانع القرار التركي يعير أي اهتمام بدائرة أخرى غير الدائرة الغربية، أي هنا نتحدث عن العلاقات السيئة والمتوترة التي كانت تطبع سلوك تركيا الخارجي مع دول الشرق الأوسط ونخص بالذكر الدول العربية، أي بمعنى أنه في هذه الفترة اتسمت الاستراتيجية التركية بالانفتاح نحو العالم الغربي، يأتي هذا في مقابل انسداد توجهها السياسي حيال دول الجوار، لكن مع مطلع التسعينات وما أفرزته البيئة الدولية والإقليمية من متغيرات ومستجدات طارئة تتطلب من أي وحدة ضرورة التكيف معها، وهنا نستذكر مقولة كينث والتر عندما قال: «البنية تفرض السلوك على الوحدة»، بحيث لعبت مجموعة من المتغيرات دوراً كبيراً في التأثير على نمط سلوك تركيا الخارجي بدءاً من حرب الخليج الثانية سنة 1991، مروراً بتفكك الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى عملية التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، كل هذه الأحداث خلفت تداعيات إيجابية أثرت كثيراً في تفكير صانع القرار الخارجي التركي الذي أدرك أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا خاصة من الجانب الجيوستراتيجي، فمن ناحية الجغرافية السياسية تزخر هذه المنطقة بموقع استراتيجي هام تراوح بين الكم الهائل لعدد السكان، وبين المساحة الواسعة والشاسعة لأراضيه التي هي الأخرى غنية بثروات باطنية لا غنى عنها يأتي في مقدمتها النفط، فمن الناحية الاجتماعية تتسم هذه المنطقة بأزمات تنوعت بين أزمة الاندماج وأخرى للتكامل، أما من الناحية الاقتصادية ضعف وهشاشة البنية التحتية لغالبية الدول هي الحلقة الأبرز، أما سياسياً يشهد هذا الحيز الجغرافي مسرحاً واسعاً لصراعات عرقية ولنزاعات اثنية هذا وناهيك عن حروب أهلية وأخرى حدودية، كل هذه الأوضاع المتذبذبة وغير المستقرة نجدها قد فتحت المجال واسعاً لتحرك قوى دولية وأخرى إقليمية اتجهت للمنطقة، فتركيا بحكم ما تحوزه من مقومات تاريخية، بشرية، وجيوبوليتيكية اندفعت بقوة وفق استراتيجية بعيدة المدى مستغلة ما هو كائن للعب دور إقليمي ريادي وقيادي فاعل ومهيمن في ذات المنطقة، وفي هذا السياق أثنى توركت أوزال قائلاً: «إن تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الحالي وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة بل أنها تتطلع لأن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين»، يبقى طموح الرئيس التركي مشروع في ظل ما كانت تشهده تركيا على المستوى المحلي من فوضى سياسية عارمة كادت في كل

مرة أن تؤدي إلى انكماش سياستها الخارجية ومن ثمة إجهاض استراتيجيتها الإقليمية، ولعل ما يؤكد صحة هذا الكلام أن توركت أوزال لم يعمر في السلطة كثيرا نظرا لحالة عدم الاستقرار التي كانت تشهدها الحكومات التركية المتعاقبة على السلطة، فالاستراتيجية السليمة هي تلك التي تحمل في فحواها تناغما وتكاملا بين المستويين الداخلي والخارجي للدولة، ليستمر انغماس تركيا في منطقة الشرق الأوسط تدريجيا ليزيد بعد ذلك على إثر متغيرات جديدة طرأت على أكثر من صعيد، على الصعيد الدولي أحداث 11 أيلول 2001، وعلى الصعيد الإقليمي الغزو الأمريكي لتركيا، وعلى الصعيد المحلي عرفت تركيا ما يسمى بزمن العثمانية الجديدة، أي وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2003، فكل هذه المستجدات ساهمت بشكل كبير في بناء استراتيجية جديدة لتركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبناء على ما تقدم نتساءل قصد الإجابة عن اشكال جوهرى مفاده : إلى أي مدى ساهمت جملة المتغيرات الدولية والإقليمية في التحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟.

المحور الأول : الشرق الأوسط دراسة في المعنى والمدلول

أ-التعريف :

إن وجود المتداخلات البشرية والطبيعية المكونة لإقليم الشرق الأوسط وارتباطها بالعامل الجغرافي صعب كثيرا من مهمة تحديد معنى ومدلول هذا المفهوم، حيث لا يزال إلى الوقت الحاضر يكتنفه -هذا المفهوم- الكثير من الغموض ، بحيث يكاد يكون الاختلاف جليا وظاهرا للعيان بين الباحثين والمنظرين في تحديد مفهوم الشرق الأوسط كل حسب وجهة نظره العلمية والبحثية ، غير أن هناك من يرى أن مصطلح الشرق الأوسط هو ذلك الإقليم الذي يشتمل على الدول من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف كاتب أو هيئة (ليبيا والسودان) أو أحدهما، وبذلك يقتصر الشرق الأوسط على مجموعة دول غربي آسيا وبإضافة مصر (وليبيا والسودان في بعض الأحيان) وفي نهاية الأمر نستطيع أن نقول: إن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح أوربي استخدم منذ بداية القرن العشرين للإشارة إلى المنطقة التي تقع إلى الشرق من أوروبا الغربية، وليس إلى المنطقة التي تقع إلى الشرق من الصين أو اليابان أو روسيا، وقد كثرت التقسيمات لهذه المنطقة حسب القرب أو البعد من أوروبا الغربية، فهناك الشرق والشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وكلها حسب القرب أو البعد من الدول الأوروبية الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا التي استعمرت هذه المنطقة عقودا من الزمن وما زالت تتدخل فيها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية بالنسبة إليها بصورة خاصة، وللغرب الرأسمالي بصورة عامة.⁽⁰¹⁾

ومن خلال ما تقدم سنحاول تقدم أهم التعاريف الإجرائية لمصطلح الشرق الأوسط:

- موسوعة بريتانكا الأمريكية، عرفت الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، ويشمل " الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحياناً إلى ما وراء ذلك ". وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أنّ مصطلح " الشرق الأوسط " قد حُدِّد بالبلدان والمناطق الآتية: تركيا، واليونان، وقبرص، وسورية، ولبنان، والعراق، وإيران، وفلسطين (هنا تضع البريتانكا بين قوسين " الآن إسرائيل "، والأردن، ومصر، والسودان، وليبيا، ودول شبه الجزيرة العربية ". ثم توسع كي تشمل المغرب وتونس والجزائر، بالإضافة إلى ذلك " تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط ".⁽⁰²⁾

وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي، عرّف وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه " المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق وتركيا في الشمال وشبه الجزيرة العربية في الجنوب "، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا.

- يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن المنطقة: بأنها تشمل تركيا إيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر.

- يعرف المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية منطقة الشرق الأوسط، بأنها تلك المنطقة التي تشمل كل من إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص.

- يعرف لونسوازيكي أهم منظري العلاقات الدولية بأن مصطلح الشرق الأوسط: يتضمن الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة على مصر في إفريقيا.⁽⁰³⁾

ويعرف "القاموس السياسي" الشرق الأوسط، بأنه " اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والأفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل: إيران والعراق والجزيرة العربية ثم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وليبيا، وجمع هذه الدول عربية وإسلامية، وكان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي.⁽⁰⁴⁾

ويعرف البنك الدولي الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا إيران شرقا بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فضلا عن المشرق العربي ووادي النيل، كلا من إيران وتركيا وآسيا الوسطى.⁽⁰⁵⁾

- كما يعرف مصطلح الشرق الأوسط عموماً: "تلك المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغيرها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة في غرب آسيا التي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وتعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية".⁽⁰⁶⁾

ب- الجذور التاريخية :

تاريخياً وبالتحديد منذ مضي القرن المنصرم ذاع صيت مصطلح راحت تتباين مضامينه بين مد وجزر لتطلق أبعاده السياسية رواجاً علمياً وتوسعاً بحثياً أكاديمياً في أبعاده الاستراتيجية ومجالاته الاقتصادية الثقافية منها والاجتماعية ، مفهوم غامض لطالما ارتبطت تسميته بالمصالح الغربية الاستعمارية البريطانية منها والفرنسية⁽⁰⁷⁾ ، وفي هذا السياق يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى القرن الخامس عشر، أي فترة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية خاصة تلك المحاولات البرتغالية الجادة للوصول إلى الشرق ، وفي هذا الإطار سميت الهند والصين بالشرق الأقصى، في حين أطلق على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا وهذه المنطقة تعبير الشرق الأقصى⁽⁰⁸⁾ ، لكن التعبير الأكثر شيوعاً هو تعبير الشرق الأوسط الذي استخدم لأول مرة من طرف رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد جوردن -Thomes Id ward Djordan في مقال كتبه سنة 1900 والذي نوه فيه إلى الحكومة البريطانية بالخطر الروسي المرتقب على المصالح البريطانية في الهند ، خاصة إثر تقدم هذا الأخير في بلاد فارس -إيران حالياً - ليعرف بعد ذلك المصطلح رواجاً وتطوراً تاريخياً وأكاديمياً وذلك عندما ارتبطت تسميته بالمقال المنشور لضابط البحرية الجنرال الأمريكي ألفرد ما هان Mahan سنة 1902 الصادر في نشرة مجلة national review تحت عنوان: "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية " ، أين أطلق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية وليعرف بعد ذلك هذا المفهوم تداولاً كبيراً وعلى نطاق واسع وذلك عندما استقاه فلنيتين جيرول Chirol مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران ، والذي أخذ يستخدمه بكثرة في مقالته التي كانت تنشر بذات الجريدة ، ثم أعقبه بعد ذلك صدور كتاب هاملتون بعنوان مشاكل شرق أوسطية وكان ذلك سنة 1909 ، وفي سنة 1911 استخدم من طرف اللورد كيرزون حاكم الهند في إشارة منه أن عبارة الشرق الأوسط تفضي إلى دلالات جغرافية ارتبطت بالمناطق التالية : تركيا ، الخليج العربي ، إيران ، وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب مصطلح الشرق الأوسط ذيوها حيث أنشأ ونتسون تشرشال وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وكان ذلك في سنة 1921 حيث أنيط بالإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق⁽⁰⁹⁾ ، وفي هذا الصدد جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتؤكد وتقر منهجياً وموضوعياً بمفهوم الشرق الأوسط ذو الإيحاءات السياسية منها والاستراتيجية، ذلك عندما أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط والتي كانت قائمة تحت إشراف البريطانيين ، وفي عام 1945 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معهد الشرق الأوسط ، أين حددت هذه المؤسسة القريبة من وزارة

الخارجية الأمريكية مجالها الجغرافي في المنطقة الواقعة بين المغرب وباكستان ، وفي سنة 1953 طرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستردلاس مشروعه عن ضرورة حماية أمن المنطقة من الخطر الشيوعي ، بحيث جاء مشروعه ليؤكد دائما أهمية هاته الرقعة الجغرافية من الناحية التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السياق وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وتزايد الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة، وتوقيع اتفاق غزة - أريحا أولاً ، والاتفاقيات الثنائية المنفردة بين الكيان الصهيوني وكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مشروع الشرق أوسطية لاحتواء المنطقة ضمن المخطط الأمريكي الصهيوني لإجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والنهوض الحضاري.⁽¹⁰⁾

أي نخلص هنا أن ميلاد هذا المصطلح جاء ليعبر عن اختلافات في الرؤى، وتناقضات في المصالح بين أطراف غربية أوروبية وأخرى وأمريكية ذات الخبايا والنوايا الاستنزافية الاستغلالية بعيدة كل بعد عن الحيز الجغرافي المحيط بهذه الدول.

المحور الثاني : أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة لتركييا

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التي شهدت ولا زالت تشهد ومنذ عقد بعيد مسرحا سياسيا واسعا لصراعات عرقية ولنزاعات إثنية ، ولتناحرات وتطاحنات حدودية وكذا حروب أهلية فممنطقة الشرق الأوسط تعتبر ذات أهمية بالغة في العالم وذلك لاعتبارات استراتيجية عديدة ، بحيث أضحت اليوم فضاء شاسعا جلب إليه الأنظار الإقليمية والدولية يأتي هذا نظرا لتعرضه لهبوب رياح الديمقراطية وعواصف التحولات الدولية والتي رمت بظلالها على أنظمة هذه الدول التي وجدت نفسها مكبلت تصارع الشرعية وتبحث عن المشروعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لكونها رتعة جغرافية كبيرة تحتوي على مصالح متداخلة ومتشابكة أو متعارضة فتحت المجال واسعا لتحركات القوى الإقليمية والدولية تجاهها أمام ما يسمى بأولوية التدخل وروح المبادرة، كل تحت شعار تعظيم القوة والعمل على الحفاظ وصون المصالح الاستراتيجية .

أ- الأهمية الجيوبوليتيكية :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديما آسيا وإفريقيا وتمسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية.⁽¹¹⁾

وفي هذا الصدد فقد شهدت المنطقة العديد من التوترات السياسية خاصة خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اشتد التنافس بين القوى الدولية على مناطق النفوذ والتوسع ، على غرار الصراع الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في إطار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي ، بحيث كانت دول المنطقة منقسمة على هذين النمطين الإيديولوجيين وما يعنيه ذلك من تبعية وسياسة استقطاب واحتواء لدول المنطقة من طرف الأحلاف المتصارعة، ولعل أخطر تطور سياسي شهدته المنطقة هو إعلان دولة إسرائيل على فلسطين ، وهو ما يعني الكثير للولايات المتحدة الأمريكية في استعمال إسرائيل كأداة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة سواء تعلق الأمر بوقف الزحف الشيوعي في المنطقة ، أو من خلال إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطق مثل تركيا، إيران ، ودول مجلس التعاون الخليجي .⁽¹²⁾

- أي هنا لم تسلم الجغرافية السياسية للمنطقة من الاعتبارات الاستراتيجية للقوى الكبرى التي رمت بكل أوقها لأن تكون دائما حاضرة في المنطقة تحت مسميات عدة وتبعاً لشعارات متعددة، لكن الهدف الرئيس يمكن في استنزاف الثروات الباطنية لدول هذه الأخيرة، سواء كان ذلك من خلال إثارة حروب أهلية، أو إشعال فتيل نزاعات حدودية لتتدخل وفقا أطر شرعية لكن الهدف واحد وهو تعظيم المصلحة الوطنية، أي تحويل نعم المنطقة إلى نقم جعلها وسيجعلها دوما تعيش في بيئة سياسية غير مستقرة.

ب- الأهمية الاقتصادية :

تزخر منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني لا غني عنه، حيث تحوز دول المنطقة مكانة هامة ضمن خارطة السوق النفطية، ولعل هذا ما جعلها ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده بعد أن دلت البوادر على وفرة بترولية، حيث نشطت أعمال البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان النصيب الأكبر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما فان إنتاج المنطقة من البترول وصل إلى 40% من الإنتاج العالمي كما لديها احتياطا يقدر بـ : 60% من مجمعة الاحتياط العالمي ، وفي هذا الصدد أكد خبراء الطاقة بأن الطاقة النفطية تعد مصدرا لا غني عنه في المستقبل ، كما أن الطلب عليها سيزداد من قبل الدول الصناعية بالدرجة الأولى كذلك فان إنتاج المنطقة من النفط سيعرف تزايدا كبيرا ، وأن الاحتياط الحالي سيصل إلى حوالي 991 مليار، هذا ويشير البعض إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030 ، في حين ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط قد بلغ احتياطها النفطي عام 2010 ما يقارب حوالي 100 مليار برميل وهي : المملكة العربية السعودية العراق ، إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة والتي تضم فيما

بينها احتياطات تقدر بـ 587.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم ، فإلى جانب المورد البترول ، لعب مورد الغاز الطبيعي وغيره من موارد طبيعية دورا كبيرا في جلب أنظار الدول الكبرى إلى المنطقة والتي أسال لعابها استغلالا ، نهبا واستنزافا وفقا لاستراتيجيات عدة ولسياسات مختلفة⁽¹³⁾ ، ولهذين الموردين أهمية اقتصادية كبيرة في المنطقة تتمثل في :

- بلغ احتياطي البترول حوالي 68% ، بينما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي و38%.
- إن أكبر آبار وحقول البترول والغاز الطبيعي على اليابسة وفي البحر في العالم تقع في منطقة الشرق الأوسط.
- تنتج المنطقة كميات كبيرة من البترول مما جعلها تتربع أعلى المعدلات في الإنتاج.
- كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.
- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.
- للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.⁽¹⁴⁾

إجمالا : فالبرغم من هذا الثراء الباطني بكم وحجم هائل وكبير الذي تزخر به المنطقة ، غير أن اقتصاد الدول المشكلة لها لا يزال يعاني بعضا من الهشاشة والتقلبات ، أي بمعنى أن المنطقة ليست متجانسة اقتصاديا ويجب على المرء أن يكون حذرا مع التعميمات: على سبيل المثال ، يختلف الوضع الاقتصادي وفقا لحالة حقول النفط ومع ذلك يمكن للمرء أن يفترض أن معظم البلدان تستفيد من استغلال النفط وكثير منهم غير قادرين على نشر الرفاهية بين شعوبهم.

المحور الثالث : دور المتغيرات الإقليمية والدولية في عودة تركيا

إلى واجهة الأحداث في الشرق الأوسط

أولا : المتغيرات الإقليمية

شهدت تركيا في ثمانيات القرن الماضي تحولات قائمة على الانفتاح على العالم الخارجي لغرض إعادة الترتيب البنيوي للسلطة ورفع مكانة تركيا كقوة إقليمية وبالتالي وجدت مجموعة من المتغيرات جعلت من تركيا تعود إلى واجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط كمرکز استقطاب وتجاذب دولي دفع بتركيا لإعادة النظر في سياساتها الداخلية والخارجية وتحالفاتها الإقليمية وترتيبات أولوياتها لغرض تكييفها مع الوضع الراهن .وعليه تم تبلور استراتيجية إقليمية ، خاصة بعد تراجع مكانة تركيا الجيوسراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب

الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الاتحاد السوفياتي سابقا ما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فراح التفكير التركي البراغماتي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأن تجاه الواقع الإقليمي ولعل أهمها⁽¹⁵⁾:

حرب الخليج الثانية:

إن طبيعة الدور التركي- وكأي قوة إقليمية أخرى- محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة ادراكها لحدود قوتها ونفوذها، تسعى تركيا شأنها في ذلك شأن الكثير من القوى الدولية والإقليمية التي تسعى للتمدد وللنفوذ والسيطرة إلا أن هذا السعي ليس بالأمر السهل لعوامل ذاتية تتعلق بالدولة والقيادة التركية ومن ناحية أخرى التنافس مع قوى إقليمية صاعدة هي من جانبها تسعى للتوسع، وهذا ما سعت إليه تركيا عقب حرب الخليج الثانية في منطقة الشرق الأوسط، لكن وبالنسبة للعالم يوجد انقسام حول السياسة الخارجية العربية فليس من الممكن أن تستجيب قوى الإقليم العربي الشعبية والرسمية و تفتح الأبواب على مصراعها أمام الأطماع التركية وخاصة بعد تقليص سيطرة الأحزاب الدينية المدعومة من تركيا وبشكل خاص حركة الإخوان المسلمين التي تم اقصاءها عن السلطة في كل من مصر وتونس ودخول هذه الحركة في صراعات مع قوى سياسية حزبية وقوى سياسية رسمية وبخاصة بعد تصاعد القوى الارهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الارهابي⁽¹⁶⁾.

حاولت تركيا التمدد مستغلة التطورات العنيفة والصراعات التي تعيشها دول الجوار العربي لتركيا وخاصة بعد احتلال العراق 2003 من قبل امريكا وساعدها في ذلك الكثير من الدول العربية وكذلك إيران، وهو ما حدث كذلك في سوريا وليبيا واليمن بعد تشكيل ما أطلق عليه التحالف العربي حيث اسندت مهام قيادة التحالف الى المملكة العربية السعودية وبمشاركة دول عربية من بينها مصر والأردن والسودان، حيث بارك هذا التحالف عدد كبير من الدول العربية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس والعشرين في شرم الشيخ في العام 2015⁽¹⁷⁾.

أما تركيا فقد عبرت عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي⁽¹⁸⁾، خاصة بعد ادراك المسؤولين الأتراك حجم وطبيعة التطورات الاقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية حيث وجب التعامل بموضوعية مع الواقع خاصة بعد تدمير قوة العراق وافتراغ القضية الفلسطينية من مضمونها وتمزق القومية العربية وصارت جامعة الدول العربية حبرا على ورق وخرجت اسرائيل وحدها المستفيدة من تلك الحرب⁽¹⁹⁾.

وفي سياق متصل استغلّت قيادة حزب العدالة والتنمية التركي فرصة التطورات التي حدثت في كل من سوريا والعراق خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، إذ أصبحت بوابتي تركيا نحو العالم العربي أي سوريا والعراق تحت التأثير الإيراني المباشر وهو ما اعتبره الأتراك وضعاً غير مقبول، وهذا أحد مبررات السياسة التركية تجاه الأزمة السورية في الوقت الذي يسعى الغرب لعزل إيران يقوم بإتاحة المجال للدور التركي للتمدد في أي فراغ مستجد ورعاية التحول السياسي في المنطقة، هنا يظهر التحفز التركي نحو علاقات عميقة مع التيارات الإسلامية التي وصلت للسلطة للتأثير على بناء «الأنظمة الجديدة» منذ بداية تكونها⁽²⁰⁾. ورغم ما وفرته الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية (التشتت والانقسام والصراع الداخلي) من فرص كبيرة لنجاح الاستراتيجية التركية، وذلك بفقدان العراق لقوتها العسكرية وحاجة دول الخليج ليكون لتركيا دوراً في المنطقة يوازي الدور الإيراني، وتصعد الأوضاع في اليمن وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية وانتصار التيارات ذات التوجه الإسلامي والمتأثرة بالنموذج التركي بتونس والمغرب ومصر وربما ليبيا، إلا أن هذه الظروف المساعدة إلا أن المهمة التركية لا تبدوا محسومة بل هناك عوائق قد تحول دونها والتحقق على أرض الواقع، وهذا لا يعني أن تركيا لم تتمكن بالمطلق التمدد وخاصة لدى بعض دول الخليج العربي مثل قطر والمملكة السعودية حيث دخلت الأخيرة في صراع مسلح مع اليمن بحجة التصدي للحوثيين⁽²¹⁾.

لقد أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا استناداً إلى الدور الذي يجب أن تقوم به، وتتراوح هذه الخيارات بين دور «المراقبة» (موقفها من حرب الخليج الأولى) ودور التورط الكامل (أعمالها العسكرية في شمال العراق) وتتراوح الخيارات المتوسطة بين الدور المحدد (في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية) وعدم الاستثناء من السياسات الأخذة في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها⁽²²⁾.

كما اعتمدت تركيا سياسة مد اليد للأنظمة القائمة وتحريك البدائل النائمة فقد بنت استراتيجية تعتمد على عدم التصادم مع الجيران العرب ومد جسور التعاون والوفاق في انتظار فرص أفضل قد تنضج في أي لحظة لتكون مدخل أقوى لتركيا في المنطقة، كان رهانها الأكبر على القوى الإسلامية التي كانت تحاول على مر السنين أن تصل إلى سدة الحكم لكنها كانت تصد وتقمع وكانت مع كل فشل تنكفئ على نفسها وتخمد نارها أحياناً وتتأجج أحياناً أخرى، حيث أن التدخل في تلك الدول يأخذ اشكالا متعددة وخاصة العسكرية في سوريا والعراق حيث ارسبت تركيا لواء مدرع في مدينة بعشيقة العراقية بحجة تدريب القوى الوطنية العراقية لمقاتلة داعش في 06 ديسمبر 2015، مما دفع القيادة العراقية ممثلة في رئيس الوزراء حيدر العبادي بالطلب من تركيا سحب قواتها وفي نفس الوقت اعطى توجيهاته للقوات الجوية العراقية للاستعداد لمواجهة ذلك⁽²³⁾. ومنه فإن تركيا تتدخل بشكل مكشوف من خلال العديد

من الأدوات وأبرزها التعامل مع الأكراد في شمال العراق على أنها دولة مستقلة عن العراق وهذا ما لحق الضرر بالعلاقات القائمة بين أنقرة وبغداد حيث رأت الحكومة العراقية أن تعاملات تركيا المباشرة مع أربيل تعد بمثابة إهانة لسلطتها وتصغيراً لنفوذها، كما أن ازدياد أنقرة للمالكي لم يؤد سوى إلى تفاقم المشكلة لأن المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها المؤثر في العلاقات العراقية التركية وكما كانت دائماً، خاصة أن الأكراد في العراق وبدعم أمريكي يلعبون الآن دوراً مؤثراً في السياسة العراقية ويمكن أن يكون لهم أوراق جديدة ستؤثر في طبيعة العلاقة المستقبلية على المشكلة الكردية في كل من إيران وتركيا لكن مثل هذا التأثير لن تظهر مؤشراتته الأولية وانعكاساته إلا بعد فترة طبقاً لحسابات ترتبط أساساً بأهداف وخطط الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالمنطقة أكثر منها بالقضية الكردية نفسها واهتمامات الأكراد بمستقبلهم ومن المرجح أن تبقى العلاقة حميمة بين أنقرة وحكومة إقليم شمال العراق على المدى القريب⁽²⁴⁾.

وقد واجهت العلاقات التركية العراقية تجاذبا وتنافرا على مر الزمن وفق الانتماء الأيديولوجي للطبقة الحاكمة في لبلدين وغالبا ما أفصح الطرفان عن سوء نية لبعضهما نتيجة مخزون فكري تولد عن مخزون تاريخي قد لا يطوى بفرك الكفين، تركيا كانت امبراطورية تضم العراق ضمن ولاياتها المتعددة والعراق تعتقد أن تركيا مساوم في قضية المياه التي أتت بمصطلح « شاذ وغريب » على القانون الدولي وهو الأناضول الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات ، مخالفة بذلك القانون الدولي الذي عرف الأناضول الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع ودول المجرى ودولة المصب ويجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولكن مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ونتيجة للتوجهات التركية لفرض وجودها الإقليمي على دول الجوار العربي وباستغلال الأزمة السورية أخذت تلوح في الأفق نذر مواجهة أخرى حول توسع الوجود العسكري التركي في محافظة نينوى (معسكر بعشيقه) بعد أن أكدت كل أطراف الحكومة العراقية رفضها لهذا الوجود⁽²⁵⁾، الأمر الذي يشير إلى أن الحكومة العراقية مجتمعة قد تتجه إلى خوض مواجهة مع تركيا أولا من أجل إقناعها بسحب قواتها عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية من خلال الاتصالات الثنائية ومن خلال وساطة أمريكية وعبر مجلس الأمن حيث بادرت روسيا إلى طرح هذه المسألة على المجلس ، ورغم توجهات العراق السلمية إلا أن تركيا لم تستجب لذلك وظلت الأزمة المتمثلة باحتلال أراض عراقية من قبل تركيا مستمرة العام 2016 ، وبالتالي قد لا يكون أمام العراق سوى الدخول في قتال مباشر مع تركيا ومن ثم يتم فحص الموقف الأمريكي في هذه الحالة. ومما لا شك فيه أن هذا التدهور الجديد في علاقات تركيا مع العراق سيزيد المضاعف التي تترك الاستراتيجية الأمريكية في العراق وسوريا وتؤثر على خططها المستقبلية، فمن المعروف أن واشنطن تواجه في سوريا معضلة مماثلة فهي ترغب بالتعاون بقوة مع أكراد سوريا في مواجهة «داعش» لتفعيل استراتيجيتها

وإضفاء المصداقية عليها وهذا الخلاف أربك عمليا الاستراتيجية الأمريكية في سوريا، وتدهور العلاقات التركية العراقية سوف يربك بدوره أيضا هذه الاستراتيجية في توقيت لا يعمل في مصلحة الولايات وحلفائها في سوريا والعراق⁽²⁶⁾.

وعلى العموم تسعى تركيا إلى تحقيق هدفين استراتيجيين في تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة وذلك بالحصول على عضويتها التامة في الاتحاد الأوروبي والسعي لبناء مصالح إقليمية واسعة يجعل من تركيا سلة الغذاء ومركز الاقتصاد لشعوب المنطقة⁽²⁷⁾، ونجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي في جانبه السياسي - الدولي لتمارس دور «حلقة الوصل» أو «حلقة السلام» بين منطقة الشرق الأوسط والغرب وممثلة للغرب في الشرق الأوسط، فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهودا خاصة أثناء حرب الخليج الثانية بقصد اقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لتركيا وما يمكن أن تؤديه من دور إقليمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة تثمين حلفائها الغربيين للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة، ومن جهة ثانية تقدم تركيا نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موهلة في القدم الذي يؤثر بالتأكيد على العلاقات ذات الطابع الشمولي مع المنطقة⁽²⁸⁾.

إن وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الأوسط كان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق نتيجة تصاعد عمليات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي وما تحمله من مخاطر فقدان الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العراق فيؤدي ذلك إلى بروز قوى شيعية تتبنى مواقف مناوئة لتركيا ومؤيدة لإيران، أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعدا⁽²⁹⁾.

عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل 1991 :

لم يمنع التوجه للربط بين حركة التحرير الفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي من أن تكون تركيا الدولة الخامسة في العالم التي تعترف بالدولة الفلسطينية في أكتوبر 1988، وقد أيدت تركيا مبادرات التسوية السلمية التي طرحت بين الدول العربية المعنية وإسرائيل فيما يخص حالة الصراع العربي الإسرائيلي ما قبل أزمة الخليج الثانية 1991، كما دعت إلى أهمية تسوية القضية الفلسطينية في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط، ونظر المسؤولون الأتراك بأن شروع العرب وإسرائيل في محادثات ثنائية مباشرة في مدريد عام 1991 على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 هو برهان بنجاح سياسة التوازن بين الطرفين الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام⁽³⁰⁾، وترحب تركيا بتحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكبها خطوات متواضعة في بناء ترتيبات اقتصادية وإقليمية تستفيد منها تركيا في مجالات المياه والتعاون الاقتصادي والمالي

والتجاري وغيرها مما يفسر تأكيد مسؤوليتها على اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام في المنطقة وتأييدا على تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية تأييدا كاملا، وتفهم تركيا بأن المفاوضات السلمية على المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد 1991 ماهي إلا تمهيدا لبناء المشروع الشرق أوسطي الذي يؤكد على مركزية تركيا في المنطقة ويدخلها في مجالات متنوعة عبر هياكل البنية الاقتصادية والأمنية الجديدة⁽³¹⁾. وحرص تركيا على حث الأطراف إلى التوصل إلى تسوية سلمية خاصة في عهد باراك أوباما هو تعبير عن اهتمامها بأداء دور في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وفق بنية سياسية وفكرية جديدة بما يحقق مصالحها في إقامة مشروعات التعاون الاقتصادي والإقليمي وفرص التبادل والاستثمار بين دول المنطقة في الأجل البعيد من أجل تعزيز السلام والاستقرار ومعالجة المشكلة المائية في المنطقة⁽³²⁾.

كما تشكل التسوية السلمية عاملا مساندا بالضرورة للدور التركي بغرض تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبارهما أكبر قوتين دولية وشرق أوسطية دافعتين نحو الترتيبات لإقامة المشروع الشرق أوسطي وهو المشروع الذي يعطي لتركيا فرصة مواتية في مجال السياسة الخارجية لفتح نافذة جديدة على علاقاتها مع دولي الشرق الأوسط عموما ولهذا لا تقتصر عملية التسوية على محاولة إلغاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي وعلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وإنما تصل إلى درجة محاولة إقامة علاقات تعاون ثنائي وإقليمي تعمق من علاقات الاعتماد المتبادل في المنطقة⁽³³⁾.

ثورات الربيع العربي :

شكلت المعطيات الإقليمية والدولية خلال العشر سنوات الماضية (2002-2012) مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية وشهدت حراكا غير مسبوق على مستوى النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل الاحتلال الأمريكي 2002 واحتلال العراق 2003 ، أو عبر العوامل الداخلية التي لعبت الشعوب دورا مؤثرا وفاعلا تهاوت من جرائه أنظمة عديدة وبشكل خاص على مستوى النظام الإقليمي العربي الذي شهد ما سمي بـ«ثورات الربيع العربي»⁽³⁴⁾، تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي مطلع 2011 بدءا بتونس ومصر اللتين أحدثتا نقلة جذرية ونوعية في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الشعب إلى الأنظمة التي كانت تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكرهية الشعبية للأنظمة المستبدة⁽³⁵⁾ ثم أشارت المعطيات الأولية للمشهد العربي على الصعيد السياسي إلى حصول تحولات كبيرة بعد انجاز هذه الثورات التي غيرت الواقع العربي وأحدثت إصلاحات قامت بها الحكومات والأنظمة مجبرة على اتخاذ اجراءات مهمة لتحقيق الإصلاح السياسي وتدابير أساسية للتغيير السلمي، فأفرز ذلك عن مسار عام اندلعت بموجبه الثورات الشعبية في ليبيا واليمن وسوريا⁽³⁶⁾.

وعلى صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فإن محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة لأنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدولة المجاورة لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي⁽³⁷⁾.

حاولت تركيا كسب الرأي العام العربي عبر التصعيد مع إسرائيل ودعم غزة المحاصرة واستغلال سوء علاقات معظم الدول العربية مع إيران، بعد حدوث تناقضات في الموقف تجاه الأحداث في تونس ومصر ثم ظهر ذلك جليا في رفض المشاركة في حملة الناطو على ليبيا ثم اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمان أنقرة من مكتسبات استراتيجية وأخيرا الموقف الضعيف والمتردد تجاه الأزمة السورية الذي أثبت أن طروحات السياسة الأتراك مجرد ظاهرة إعلامية⁽³⁸⁾.

إن تعدد الدلالات المطروحة للمواقف التركية والاختلافات بينها نابع من طبيعة السياسة التركية التي تقوم على توجهات براغماتية تمنح المصالح الاقتصادية غلبة ملموسة ورغم أنها تعطي مؤشرا عن ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في حدود السياسات التي تراعي حالة التوازن من خلال عدم الانحياز بوضوح للشعوب المطالبة بالتغيير لكنها تشير إلى حالة من الارتباك عبر التخلي عن الأسس التوازنية التي تنادي بسياسة العمق الاستراتيجي جراء قيام تركيا بالتدخل من الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى، ومن خلال هذا فإن مواقف تركيا من ثورات الربيع العربي كانت تسير الاتجاه الذي يتلاءم مع التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا، فيما لاحظ عدد من المهتمين بالشأن التركي بأن هذه المواقف إنما تسير إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية وهو ما يناقض تفسيرات عدت رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة أحد المحددات الأساسية للموقف التركي⁽³⁹⁾.

وكذلك فإن تعامل تركيا بحذر شديد وغموض مع الحركات الإصلاحية الديمقراطية في دول الخليج كان مراعيًا للموقفين السعودي والأمريكي وتركت الساحة لهم وللخليجيين محافظة على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية متجنبًا امتدادا استراتيجيا زائد قد يرتد ضدها بقوة في الواقع الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي إقليميا ودوليا- ولا زالت تركيا هي الأقدر على تطوير سياسات اقتصادية وسياسية معقولة ومتناسكة في ظل التقلبات الشديدة التي شهدتها المنطقة - وهذا السكوت والتناقض التركي تجاه الحراك في كل من اليمن والبحرين ودول الخليج له مبرراته⁽⁴⁰⁾. وعليه ساهمت الانتفاضة العربية الأخيرة في زيادة النشاط التركي والعمل على تقرير مواطن قوتها من خلال تقديم نفسها كنموذج للديمقراطية لمنطقة الشرق

الأوسط كما أن المواقف الإيجابية ستقدم تسهيلات إرادية كبيرة تضمن تركيا من خلال الصعود بواسطة قيادتها للوضع الأمني ووساطتها⁽⁴¹⁾.

ثانيا : المتغيرات الدولية

تقوم المنظورات السائدة في دراسة النظم الدولية على فرضيتين أساسيتين، الأولى تعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة والثانية تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائدة وقد أشارت مدرسة النظم الإقليمية إلى أن العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي هي أكثر من علاقة ذات اتجاه واحد وتأثير نظام على آخر دون حدوث العكس⁽⁴²⁾.

لا يمكن اغفال علاقة التفاعل والتأثير التي تربط بين المعطيات الإقليمية والدولية سواء كانت ضابطة معوقة أو مسهلة الإطار الذي تسير ضمنه الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط خصوصا فيما يتعلق منها بمفاهيم الدور التركي وطموحاته ومدى فاعليته الإقليمية وارتباطاته الدولية. وتصبح الرؤية التركية محكومة في إطار توجهاتها الشرق أوسطية بعامل التجاوز الجغرافي ضمن معطياته القائمة حاليا وهي الأكراد والمياه والمشكلات الحدودية، فضلا عن العلاقات الاقتصادية والتجارية وتحقيق مزيد من التعاون العسكري- الأمني، بحيث توصف علاقات تركيا الحالية مع منطقة الشرق الأوسط بأنها تعكس نمطين من التفاعل في آن معا وهي تتراوح بين الصراع (مياه الفرات، أمن الحدود، التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا واتساع نطاق دور الأخيرة في المناطق الشمالية من العراق) ، وأما النمط التعاوني فيرتبط باستمرار وتطور العلاقات الاقتصادية على الصعيدين الثنائي والإقليمي فضلا عن تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والمنطقة، وبالتالي هناك مجموعة من المتغيرات العالمية التي كان لها الأثر والتأثير في عودة تركيا إلى واجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط لعل أهمها:

تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز النظام الدولي الجديد:

أظهرت أحداث انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال هواجسه الأمنية وتداعيات أزمة الخليج الثانية وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها وتشكل تركيا جزءا مهما آخر، وتعتبر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بالأساس من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي⁽⁴³⁾، وضمن هذا المنظور تصبح تركيا معنية بصورة مباشرة باعتبارها الإقليمية أكثر من ذي قبل وهو ما يتطلب مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات.

كان لتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى أن بلور توجه تركيا نحو هذه الجمهوريات عبر منهجية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية

وذلك عبر السعي إلى إعادة تجمع وحدة الشعوب التركية (العثمانية الجديدة) كصيغة لطموح مستقبلي فيما تشكله هذه الوحدة من قوة إقليمية كبيرة الحجم والامكانات، وتحاول تركيا مواجهة الطموحات والتوجهات الإيرانية والروسية بطرح نفسها كنموذج لنظام ديمقراطي علماني بالنسبة لإيران والتوصل إلى تفاهات بالنسبة لروسيا، وبحلول هذا الوضع الجديد احست الولايات المتحدة الامريكية أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في المنطقة والذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافيا في إحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات والمخاطر التي تعترض سياستها الاستعمارية فقط لكن رغبتها تشمل أيضا تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات فكان عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها المتعلقة في دول المنطقة العربية والاسلامية، ومن الواضح أن «كيسنجر» كخبير للشؤون الخارجية قبل توليه وزارة الخارجية الامريكية (1973-1977) واستمرار وجوده كمستشار وخبير لرؤساء أمريكيين قد جعل له آراء مهمة تقوم على أساس واحد هو الهيمنة الامريكية كقطب وحيد بعد تفكك الاتحاد السوفياتي 1991. وكانت خلاصة آرائه السياسية أن السيادة الامريكية يجب أن تظل مستندة إلى درع أوروبية مرتبطة بحلف شمال الأطلسي أي أنها مهما كان توجه الأمور في أوروبا في اتجاه التوحد أو التفرق السياسي فإنها يجب أن لا تصيب حلفها مع أمريكا بالضعف، بل تظل علاقة التحالف قوية فوق أي توجهات أوروبية خاصة، إذن فثلاثة من الأعمدة التي يرى «كيسنجر» أنها عماد النظام العالمي بزعمارة أمريكا تدور كلها في فلك استحضار صورة ما للعالم كما كان منقسما إلى معسكر غربي وآخر شرقي ولكن مع استمرار السيادة الغربية، أما الأعمدة الثلاثة الأخرى فتدور حول العالم فهي الصين واليابان وآسيا كما لا ينسى الهند التي أصبحت حليفا أمريكيا خالصا بعد أن كانت قوة حياد وعدم انحياز يحسب لها أكثر من حساب فضلا عن علاقاتها المميزة التي كانت مع الاتحاد السوفياتي. أما العمودان الآخران اللذان كان كيسنجر يعول عليهما لنجاح سياسته وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية فهما الحرب ضد الرئيس العراقي صدام حسين وتفكيك جيشه وتدميره وتدمير بنية العراق السياسية العسكرية والاجتماعية واحتلال العراق كاملا لتحقيق أمن الكيان الصهيوني، وكذلك كانت معادلة «الارض مقابل الأمن» في الصراع العربي الصهيوني بما يحقق أمن الكيان الصهيوني وسلامة مستوطنيه مع الارتباط الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل في شرق البحر المتوسط⁽⁴⁴⁾.

وتوالت بعدها المشاريع الجديدة لتعبر عن نزعة امبراطورية امريكية واضحة وكان أشهر هذه المشاريع «الشرق الاوسط الكبير» وهو يمتد حسب الرؤية الامريكية من «اسلام أباد» في باكستان وحتى الرباط «المغرب» وهو مشروع صهيوني في الأصل يستهدف السيطرة على المنطقة أرضا وسماءا وهو امتداد لمشروع «أبا ايبان» وزير خارجية الكيان الصهيوني عام 1967 حول إقامة تجمع إقليمي لدول «الشرق الأوسط» وصولا إلى مشروع المارشال الصهيوني المعروف باسم «بيريز للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط» وكلها تتلاقى وتتعانق مع مشاريع

إسرائيلية-أمريكية منها مشروع «دالاس» الخاص بإقامة مشاريع مشتركة تقوم بين البلدان العربية وإسرائيل، أو مشروع «جونسون» الخاص باستثمار مياه نهر الأردن استثماراً عربياً إسرائيلياً مشتركاً أو مشروع ايزنهاور، وقد تطور مشروع «الشرق الأوسط الكبير» فيما بعد وبسبب ضغوط أوروبية إلى مشروع «الشرق الأوسط الموسع» الذي كان عنوانه العملي ما يسمى «الحرب على الإرهاب» ابتداء من الحرب على أفغانستان ثم غزو العراق واحتلاله وتدمير امكانياته العسكرية، ثم جاء المصطلح الأمريكي «الشرق الأوسط الجديد» على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس» صاحبة مشروع «الفوضى الخلاقة» والتي اعتبرت الأزمات التي تعصف بالمنطقة دليل على بزوغ نجم الشرق الأوسط الجديد إبان الحرب الإسرائيلية ضد لبنان والتواطؤ الأمريكي مع إسرائيل الذي ظهر واضحاً في تباطؤ وقف الحرب في مجلس الأمن «القرار 1701» ليتحقق لإسرائيل ما لم تستطع تحقيقه بالحروب التي شنتها ضد الفلسطينيين والعرب⁽⁴⁵⁾.

وتأتي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة حيث تعتبر تحركات ترامب كبدائية لسلسلة من الأهداف التي تسعى إدارة الرئيس ترامب تحقيقها في هذه المنطقة الحيوية وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية... وذلك بالاستناد على مرتكزين أولهما يقوم على تضخيم عناصر القوة القومية والوصول بها إلى أعلى مراتب القوة وفقاً لطروحات بعض المفكرين الواقعيين منهم «هانز مورجينثاو»، وثانيهما يركز على العمل لإقامة نظام سياسي اقتصادي يقوم على استراتيجية الاحتواء. ونظراً لأن التوازنات العالمية تؤثر على التوازنات الإقليمية وبالعكس فكانت التحولات التي شهدتها التوازن الدولي والمصالح الإقليمية أن تؤثر نتائجه وبقوة على منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد تراجع القدرة العربية في التأثير على النسق الدولي مما أدى إلى التراجع في مدى الاهتمام بقضاياها. وفي هذا السياق يقول عبد الباري عطوان في رأي اليوم اللندنية: إن أنقرة سرعان ما عادت إلى «الحضن» الأمريكي ضد موسكو بعد محادثة هاتفية استغرقت 45 دقيقة مع الرئيس الأمريكي لنذهب من النقيض إلى النقيض، وقال إن تغيير الموقف التركي ظهر بسبب تأييد ترامب لإقامة منطقة آمنة في سوريا لوقف تدفق اللاجئين ووضع أنقرة للرفقة هدفاً لقوات درع الفرات المدعومة بفصائل من الجيش الحر لمواجهة الجماعات الكردية وليس الدولة الإسلامية. وعليه باتت تركيا العنصر الفاعل في سياسة ترامب حيال المنطقة بعد أن قدمت تركيا أوراق اعتمادها لخدمة المشروع الأمريكي الجديد في المنطقة⁽⁴⁶⁾.

وتعتبر تركيا معنية بالبحث عن مكان دولي لها ذو انعكاسات إقليمية بأن تكون تركيا جزء من النظام الدولي الراهن سواء ارتبط/انعكس ذلك على المشاركة في ترتيبات المرحلة ضمن مسار التسوية السلمية أو المشاركة في السوق الشرق أوسطية المقترح، كما تعتبر معنية بالتطورات الدولية من حيث إقامة الكتل الاقتصادية الأوروبية ورغبتها بأن تلحق تتبع المعطيات الاقتصادية بالمعطيات السياسية والعسكرية السابقة ضمن توجهها الغربي.

وتأسيسا على ذلك يرى الغرب أن تركيا تمثل نموذجا رائعا للديمقراطية الاسلامية وأنه لا مناص من دعم الغرب لتركيا العلمانية في وجه الأصولية الإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع والتي يتزايد خطرهما على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي (ايران، افغانستان، الجمهوريات الاسلامية المستقلة). وتحظى السياسة التركية بموقف ايجابي من الغرب رغم المآخذ التي تظهر أحيانا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تركيا علاوة على رغبة الدول الغربية في عدم إعطاء أهمية كبيرة لتركيا إلى الحد الذي تكون فيه خارج السيطرة العسكرية⁽⁴⁷⁾.

أحداث ايلول/سبتمبر 2001:

إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر سجلت ضمن أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين لأن هذه الأحداث لم تظهر من الفراغ بل هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي منها حرب الخليج الثانية وهذه الأخيرة نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية 1988/1980 والجهود الأمريكية الكبيرة لاستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالميا ضد الأنظمة الشيوعية⁽⁴⁸⁾. كما أن هذه الأحداث كانت بمثابة محطة انطلاق جديدة لتركيا في تفعيل دورها الإقليمي، بعد أن سعت لإعادة تنظيم وضعها الداخلي وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط نلاحظ انها ارتبطت في الدرجة بالأساس بالإمكانات الذاتية لها والمتغيرات التي أعقبت تداعيات أحداث أيلول 2001 التي مكنت حزب العدالة والتنمية من الفوز بالانتخابات من تشكيل حكومة الوحدة عام 2002 والتحكم في الرئاسيات الثلاث « الجمهورية، البرلمانية والحكومة» ولذلك عد ذلك العام عام التحول في تركيا وبرزت ملامح تأثيره واضحا في توجهات تركيا الإقليمية الشرق أوسطية وتفوقها في تطوير علاقاتها مستندا إلى أسس العمق الاستراتيجي ومبادئه من خلال توظيف الإرث التاريخي والجوار الجغرافي وتطبيق سياسة «صفر المشاكل» إذ حققت موقفها قبولا عاليا⁽⁴⁹⁾، إضافة إلى سعيها لإيجاد الحلول لمعالجة الأزمات فكان دورها في مفاوضات السلام في النزاع العربي- الاسرائيلي وكذا تعاونها مع إيران لمعالجة أزمة المشروع النووي بشكل دبلوماسي هادئ وغير مستفز لجميع الأطراف ودورها المتوازن تجاه الاطراف السياسية في العراق بعد عام 2003 فضلا عن تحقيق حزب العدالة والتنمية نصرا جديدا بفوزه في انتخابات عام 2011 ودوره في متابعة أحداث ثورات « الربيع العربي» التي شهدتها تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن⁽⁵⁰⁾، حيث تعد تركيا لاعبا إقليميا فاعلا في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد تعثر قبولها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الأمر الذي قادها إلى إعادة توجيه دفة السياسة الخارجية فيها عبر الاستثمار لمعطيات الجغرافيا-السياسية التركية كونها تتوسط منطقة «الأور وآسيا» المنطقة التي تستمر عليها الصراع من أجل السيادة على العالم⁽⁵¹⁾.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة عملت تركيا على تحويل أولويات سياستها الخارجية من الهواجس الأمنية إلى اعتماد القوة الناعمة والتحول إلى لاعب أكثر استقلالا مصمم على

استخدام الكثير من وسائل الاندماج الإقليمي لكي تأخذ على محمل الجد كدولة قائمة بذاتها.

إن تشديد تركيا على المشاركة في ترتيب أعمال المنطقة ورسم تصورها المستقبلية ليس بالأمر المستجد ولكن الجديد هو المدى الذي ستندفع فيه تركيا ولن يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل يتعداه إلى الجوانب الأمنية أيضا وخصوصا أن تركيا تحتل وضعا استراتيجيا حساسا⁽⁵²⁾، إن الاندفاع والحماس التركي لتكريس النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومن ثم الاندماج فيه لم يأت من فراغ بل هو نابع من تصورات استثمار الفرص المستقبلية التي يمكن أن يحققها لها هذا المشروع ويمكن اجمال أهمها في ما يلي:

* إن وجودها ضمن نظام الشرق الأوسطي يحقق لهل تفاعلات اقتصادية من خلال تعاملها مع العرب وإسرائيل.

* أن هذا النظام يسهم في تطوير التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج العربي وتشجيع المال الخليجي على الاستثمار في تركيا.

* إن هذا يتيح لتركيا فرصة التدخل في الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

* إن كل ما تقدم سيسهم في المحصلة النهائية بتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية المتضمنة تحقيق أمنها القومي وتنمية اقتصاداتها بما يسمح بتعزيز موقفها التفاوضي في الاتحاد الأوروبي فضلا عن تعزيز أهميتها في إطار حلف شمال الأطلسي⁽⁵³⁾.

وهناك مجموعة من العوامل الموضوعية والاجتماعية التي تجتمع في عملية تكاملية التي تؤثر على صانع القرار السياسي الداخلي والخارجي بنسب متفاوتة بدءا من انهيار الاتحاد السوفياتي ثم تداعيات التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط، حيث تنقسم المتغيرات الموضوعية بدورها إلى متغيرات جيوسياسية واخرى عسكرية وإلى متغيرات اقتصادية كذلك بشرية، فتركيا ترتبط بموقعها الجيوسياسي كدولة متعددة الانتماءات ومبعثرة الأولويات فهي دولة بلقانية ودولة آسيوية ودولة شرق أوسطية وهي دولة أوروبية وبالتالي منح هذا الموقع تركيا السيطرة على خطوط المواصلات والتجارة ومكانة حضارية تاريخية وأتاح لها فرصة الاتصال بين حضارتي غرب أوروبا والبحر المتوسط⁽⁵⁴⁾، وعليه فإن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بالمنافع الاقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو تزويد مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الاقليمي للدول خاصة من ناحية ثالثة⁽⁵⁵⁾، أما المتغيرات العسكرية فالجيش التركي هو الجيش الوحيد في العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة ويستمد سلطته وصلاحياته من ذاتها بحكم الدستور التركي وتحولت إلى مؤسسة ذات كيان خاص وبالتالي تعد المؤسسة العسكرية التركية

من أقوى مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً حيث تستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

* التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة.

* تمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية.

* وضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة.

* قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية من خلال الدور الذي يمنحه لها الدستور وخاصة في مجال النص على أن الجيش هو المؤمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية⁽⁵⁶⁾.

وبالتالي فإن مجموع عناصر القوة العسكرية التي تتمتع بها تركيا من وضع أسس استراتيجية جديدة تحقق مصالحها القومية بعد كسب تأييد الجيش من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية لغرض تقوية المكانة الإقليمية لتركيا وتحسين اقتصادها وزيادة الحريات⁽⁵⁷⁾. وعليه تعد القوات المسلحة التركية وهي ثاني أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وأكبر من الجيش الفرنسي والبريطاني مجتمعين إذ يبلغ عدده 514 ألف جندي في الخدمة و 380 ألف في الاحتياط⁽⁵⁸⁾.

أما المتغيرات الاقتصادية فتتمثل في الاقتصاد التركي الذي استطاع أن اجتياز مرحلة الأزمات الهيكلية إثر أعباء الديون والتضخم والفساد وضعف الاستثمار تزامناً مع حكومة «تورغوت أوزال» الذي اعتمد على معالجة أزمات الاقتصاد بدعم الدول الكبرى والمؤسسات المالية ومساعدتها فضلاً عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يتطلبها مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁹⁾ حيث ازداد الدخل 6.2% وارتفع الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد حوالي 1090 دولار وأدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية الصاعدة في العالم، حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي وتحتل المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم⁽⁶⁰⁾. أما بخصوص التنمية البشرية فإن هناك تحديات متعددة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتعليم والتكنولوجيا تحاول الدولة الاستجابة لها نظراً إلى كونها تمثل شرطاً لتجاوز المآزق المزمنة والتهيئة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽⁶¹⁾.

أما المتغيرات المجتمعية فهي التي تؤثر في توجهات الأفكار السياسية التي يعتنقها الأفراد في المجتمع ذات الطبيعة الفكرية والثقافية وكانت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 تداعياتها وأثرها على المتغيرات المجتمعية الداخلية في تركيا وتتمثل هذه المتغيرات في المتغير السياسي والدستوري والاجتماعي، أما عن المتغير السياسي السلطة التنفيذية التي استطاعت تنحي التصميم السياسي لدى قادة تركيا على الارتقاء إلى مستوى التصدي للتحديات والإمساك بالفرص المتاحة لتعزيز نفوذ البلد السياسي في المنطقة، وبانتصار حزب العدالة والتنمية في

الانتخابات النيابية التي جرت في 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان والحكومة شهدت تركيا مرحلة من التحولات الدستورية والاجتماعية أعادت ترتيب أولوياتها على الصعيد الخارجي وتعريف خياراتها وهذا شكل انقلابا على التوازنات الداخلية والسياسة الخارجية، كما استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحد من الاستبداد العسكري والسياسي وتعزيز الحيات الفردية والسياسية من خلال السيطرة على أغلبية مؤسسات الدولة المختلفة ومرافقها ووضع حد لدور العسكري في الحياة السياسية⁽⁶²⁾، أما البناء الاجتماعي في الدولة التركية يتميز بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد لأن تركيا الحالية تشكل من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية وإن كان بنسب وأحجام مختلفة⁽⁶³⁾.

الخاتمة :

إن المشروع التركي في الشرق الأوسط تم بناؤه انطلاقا من فكرة « العثمانية الجديدة » بسبب الرؤية الإيجابية للتاريخ العثماني على عكس العلمانية الكمالية وعلى البعد الحضاري الاسلامي القائم على الاستراتيجية الإقليمية والدولية من أجل استغلال الموقع الجيوبولتيكي التركي بين آسيا وأوربا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط من خلال تصفير المشكلات في علاقاتها الدبلوماسية والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة الانفتاح على القضايا الدولية والإقليمية وذلك عبر نموذجها السياسي والاقتصادي والذي يزيد من قوتها الناعمة إلى جانب قوتها العسكرية وذلك لخلق ترتيبات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتتمكن من تأسيس نفوذها نظرا للعوائد الاقتصادية والأمنية التي ستجنمها من استثماراتها في المنطقة.

الهوامش :

- 1 كمال سالم الشكري ، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 - العدد الأول، 2012 ، ص ص ، 514 ، 515.
- 2 عبدالله تركماني ، تعاطف الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده ، ط1، دارنقوش عربية: تونس ، 2010 ، ص، 29.
- 3 ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، ص ، 41.
- 4 أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1968 ، ص 680.
- 5 بديعة أشهب، الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية الوطن العربي نموذجا، دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد 6، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001 ، ص ، 75.
- 6 سعد شاكر شبلي ، التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي ، ط1، دارزهران للنشر والتوزيع: الأردن ، 2014 ، ص ، 18.
- 7 عبد القادر رزق المخادمي ، الشرق الأوسط بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2008 ، ص ، 58.

- 8 علي الدين هلال ، وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط، د س ن ، ص ، 22.
- 9 ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق ، ص ص ، 39 ، 40.
- 10 كمال سالم الشكري، مرجع سابق ، ص ص ، 515 ، 516.
- 11 كمال عبد الله حسن ، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ايلول 2001 ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2013 ، ص ، 38.
- 12 محمد أزرع ، السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتوازنات بعد حرب الخليج ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي العدد 07 ، 1992 ، ص ، 75.
- 13 عبد القادر رزق المخادمي ، الشرق الأوسط الجديد: بين «الفوضى البناءة» و«توازن الرعب»، الجزائر، ديوان المطبوعات. الجامعة، 2008 ، ص 76.
- 14 مساعدا ناصر جاسم العواد نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبتروال والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، جامعة الملك سعود ، السعودية . malawwad@ksu.edu.sa
- 15 ANDREA K. RIEMER, Petro-imperialism: strategic trends and the importance of the Middle East, Institute for Strategy and Security Policy, Defence Academy, Vienna, Austria, p ,573
- 16 طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 05.
- 17 عليان محمود، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالا، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2016 ، ص 91.
- 18 عليان محمود، المرجع نفسه، ص 92.
- 19 عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، العدد 03، خريف 1988 ، ص 35.
- 20 عليان محمود، مرجع سابق، ص 03.
- 21 محمد مصطفى علوش، العرب في ميزان دول الجوار الإقليمي، مطبعة الشرق، 17/كانون الثاني/يناير، 2015.
- 22 عليان محمود عليان، مرجع سابق، ص 93.
- 23 عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص 05.
- 24 عليان محمود عليان، مرجع سابق، ص 93.
- 25 جاسم باسل الحاج، العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة، كوردستان، قناة الحياة، 18 جانفي 2015.
- 26 عليان محمود، مرجع سابق، ص ص 273 ، 274.
- 27 عليان محمود، نفس الرجوع ، نفس الصفحة.
- 28 عماد الضميري، مرجع سابق، ص 05.
- 29 نازلي معوض أحمد، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في العلاقات العربية التركية: من منظور عربي، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة، 1991، ص 329.

الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية
المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة

- 30 طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 76.
- 31 عماد الضميري، مرجع سابق، ص 103.
- 32 كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، المستقبل العربي، العدد 220، 20 يونيو 1997، ص 05.
- 33 عماد الضميري، مرجع سابق، ص 105.
- 34 ناصيف حنى، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية مجلة المستقبل العربي، العدد 200، 1995، ص 20.
- 35 طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 84.
- 36 طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع نفسه، ص 85.
- 37 بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- 83 - Barhan koroglo ,turkey s position towred the popular Arab :revolution Afra-Middle East .center, April 2011
- 39 عبد الله الشمري، هل كشف الربيع العربي المواقف التركية، جريدة اليوم الإلكترونية: <http://www.alyoum.com/New/art/43355.htm>
- 40 طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 85.
- 41 طایل يوسف عبد اله العدوان ، مرجع نفسه، ص ص 85، 86.
- 42 بشير عبد الفتاح، كابوس ويكيليكس ، حكومة حزب العدالة والتنمية، جريدة الحياة اللندنية، الخميس 25 نوفمبر 2010 www.echoph.com/oele/Newpaper/2010/11/61665.htm
- 43 محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في العلاقات الاقليمية الدولية، مركز دراسات السياسة الاستراتيجية، مصر، 2001، ص 15.
- 44 عماد الضميري، مرجع سابق، ص 07.
- 45 عماد الضميري، مرجع نفسه، ص 01.
- 46 بسام عليان، سياسة أمريكا الخارجية: استقرار أم عدم استقرار، دمشق: <http://democraticac.de/?p=4723>
- 47 محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 15.
- 48 بسام عليان، موقع سابق.
- 49 عماد الضميري، مرجع سابق، ص 10.
- 50 دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث أيلول 2001، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2009، ص 166.
- 51 كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص 05.
- 52 كمال عبد الله حسن، مرجع نفسه، ص 09.
- 53 كمال عبد الله حسن، مرجع نفسه، ص 57.

- 54 ماكسويل تيلور ولآخرون. الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات، تر: احمد بهاء الدين، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص 101.
- 55 كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص، 62.
- 56 صبري اسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص، 70.
- 57 موسوعة ويكيبيديا جغرافية تركيا: <http://of.turkey.org/wiki/geography.wikipedia.en> 04/10/13
- a. عبد الله تركماني، توجهات السياسة الخارجية التركية مقال منشور في <http://www.akhbaralalam.net/detail.php?id=21160> 2009/03/03
- 58 كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص، 83.
- 59 الجيش التركي في انتظار ضربة أردوغان القاضية، جريدة الأيام، العدد 5259، الخميس 2010/09/2.
- 60 كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص، 86.
- 61 تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 2012/12/21.
- 62 كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص، 98.
- 63 كمال عبد الله حسن، مرجع نفسه، ص، 96.